

منير

حرية الصحافة والإعلام!

حصاد شهر أبريل 2022

بالتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة 3 مايو من كل عام، تطلق المفوضية المصرية للحقوق والحريات، نشرتها الخاصة بانتهاكات الصحافة والإعلام والعاملين بالحقل الصحفي والإعلامي، والتضييق على وسائل الإعلام، وفي هذه النشرة، ترصد المفوضية أبرز الانتهاكات التي شهدتها الوسط الصحفي والإعلامي على مدار شهر أبريل 2022 والتضييق الذي واجهه العاملون بالمجال.



منبر حرية الصحافة والإعلام

حصاد شهر أبريل 2022



منير حرية الصحافة والإعلام

حصاد شهر أبريل 2022

الناشر

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

WWW.EC-RF.NET

Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المصنّف مرخّص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نسب المصنّف - الترخيص بالمثل .، ٤ دولي.



المقدمة

بالتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة 3 مايو من كل عام، تطلق المفوضية المصرية للحقوق والحريات، نشرتها الخاصة بانتهاكات الصحافة والإعلام والعاملين بالحقل الصحفي والإعلامي، والتصيييق على وسائل الإعلام، وفي هذه النشرة، ترصد المفوضية أبرز الانتهاكات التي شهدها الوسط الصحفي والإعلامي على مدار شهر أبريل 2022 والتصيييق الذي واجهه العاملون بالمجال.

حرص الدستور المصري الصادر عام 2014 على كفالة حرية الصحافة والإعلام حيث أقرت مادته رقم 65 على أن حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول والكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر، ثم جاءت المادة رقم 70 بالنص على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر، وضمنت حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام لكل الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية، وأن يكون إصدارها بمجرد الإخطار، كما حظرت المادة 71 فرض الرقابة المطلقة على الصحف ووسائل الإعلام، إلا في زمن الحرب أو التعبئة العامة، كما قيدت كذلك توقيع عقوبات سلبية للحرية على جرائم النشر، وضمنت المادة 72 استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام.

وإذا كان الدستور قد عقد للقوانين مهمة تنظيم كيفية ممارسة حرية الصحافة والإعلام، فإن ذلك لا يعنى تقييد تلك الحرية أو وضع المزيد من العقبات سواء كان في كيفية إنشائها أو كيفية ممارستها، إذ إن هناك ترسانة القوانين السالبة للحريات والمقيدة لاستقلال وسائل الإعلام، وضعت مصر في ذيل الدول التي تحترم حرية الصحافة في معظم التقارير الدولية المعنية.

المنهجية

اعتمدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات في كتابة النشرة، على ما تقدمه من دعم قانوني لبعض الصحفيين المعتقلين، إلى جانب ما جاء في الصحف والمواقع الإخبارية حول تجديدات الحبس لباقي الصحفيين ممن لا يحضر معهم محامي المفوضية المصرية. أيضا اعتمدت على ما نشر على الجريدة الرسمية بشأن تعديلات قانون الأوبئة والجوائح فيما يتعلق بمادة الحبس والغرامة، أيضا اعتمدت على ما ينشر من قرارات من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ونقابة الإعلاميين عبر مواقعها الرسمية وما تتضمنه من قرارات بالحجب أو منع الظهور أو التحقيق أو تقديم شكاوى ضد إعلاميين وصحفيين.

كما شملت النشرة الصحفيين الذين يتعرضون للحبس أو التضييق بسبب نشاطهم السياسي أيضا، خاصة وإن مهنة الصحافة في الأصل هي مهنة معنية بالحريات العامة ومراقبة السلطة وفضح الفساد وكشف الانتهاكات، لذلك لا تقتصر حماية الصحفيين والإعلاميين بشأن نشاطهم المهني ولكن السياسي. كما توسعت النشرة لترصد إلى جانب الصحفيين والإعلاميين، أيضا المدونين ومستخدمي الإنترنت للنشر والكتابة والتعبير عن رأيهم.

وفيما يلي أبرز انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية التي رصدتها المفوضية المصرية خلال شهر أبريل 2022:

صحفيون قيد الحبس

-في 11 أبريل 2022 تم تجديد حبس الصحفي "توفيق عبد الواحد غانم " 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 238 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

وفي 21 مايو 2021، أخضعت السلطات المصرية توفيق غانم للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام تم خلالها استجوابه بشأن عمله السابق في وكالة الأناضول للأنباء التركية الحكومية. ثم مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة في 26 مايو 2021 وتم حبسه احتياطيا لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات بتهم "نشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" و"تهم تتعلق بالإرهاب".

-في 11 أبريل 2022 تم تجديد حبس الصحفي "احمد سبيع" 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1111 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وقضى سبيع 5 سنوات في سجن العقرب، قبل أن يحصل على براءة في قضية سابقة من التهم الموجهة إليه في قضية عرفت إعلامياً " بإدارة الملف الإعلامي في غرفة عمليات اعتصام رابعة العدوية" عام 2013.

-في 11 أبريل 2022 تم تجديد حبس الصحفي "سيد عبد اللاه" 45 يومًا احتياطيًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1106 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

ألقي القبض على الصحفي سيد عبد اللاه في 23 سبتمبر 2019 وتم التحقيق معه وإدراجه على القضية رقم 1338 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا. وظل رهن الحبس الاحتياطي على ذمتها حتى قرار المحكمة بإخلاء سبيله دون تنفيذ، وتم تدويره على قضية أخرى رقم 1106 لسنة 2020 حصر أمن دولة، بنفس الاتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة جماعة إرهابية.

-في أبريل 11 2022 تم تجديد حبس الصحفي "عامر عبد المنعم" 45 يومًا احتياطيًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1017 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وفي 18 ديسمبر 2020 قامت قوات الأمن بمحافظة القاهرة، باعتقال الكاتب الصحفي عامر عبد المنعم - رئيس تحرير جريدة الشعب الإلكترونية - من منزله ثم ظهوره في نيابة أمن الدولة العليا، بعد يوم من اعتقاله من قبل الأمن باتهامات منها: الانضمام لجماعة إرهابية، نشر أخبار كاذبة، واستخدام حساب على إحدى مواقع التواصل الاجتماعي لارتكاب جريمة.

عامر عبد المنعم صاحب الـ60 عامًا، يعاني من مرض السكري ويتناول الأنسولين باستمرار، إلى جانب مشكلات أخرى في عينيه أجرى على أثرها عملية جراحية قبل القبض عليه بيومين بينما كان يحتاج مزيدًا من الوقت للتعافي.

-في 11 أبريل 2022 تم تجديد حبس الصحفي "عبد الناصر سلامة" 45 يوما على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1683 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

كانت قوات الأمن قد اعتقلت رئيس تحرير الأهرام الأسبق، عبد الناصر سلامة من منزله بالإسكندرية فجر يوم السابع عشر من يوليو 2021.

جاء اعتقال سلامة بعد تعرضه لحملة شرسة من إعلاميين مقربين من النظام، على إثر مقال نشره عبر صفحته الشخصية على فيسبوك طالب فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتنحي عن الحكم وتقديم نفسه للمحاكمة، بسبب "الهزيمة الثقيلة أمام إثيوبيا، وإذاعة حق مصر التاريخي في مياه النيل".

في 11 أبريل 2022 تم تجديد حبس الصحفي تجديد حبس الصحفي " عبد الله حلمي محمد خليل - وشهرته عبد الله شوشة" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 800 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وعبد الله شوشة مراسل قناة أمجاد الفضائية بالإسماعيلية، أُلقي القبض عليه في 22 سبتمبر 2013، أثناء تغطية التظاهرات المؤيدة للرئيس محمد مرسي في الإسماعيلية، وتم ترحيله على النيابة العامة والتحقيق معه بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية، التظاهر دون إخطار وإثارة الشغب والتحرير على قلب نظام الحكم في القضية المعروفة إعلامياً بقضية "خلية ولع-جيفارا".

وظل رهن الحبس الاحتياطي حتى قضت محكمة جنايات الاسماعيلية في 2 ابريل 2019 ببراءته مما هو منسوب اليه ثم تعرض المراسل الى الاختفاء القسري حتى ظهر داخل نيابة أمن الدولة بتاريخ 20 يوليو 2019 وتم التحقيق معه في القضية رقم 800 لسنة 2019 حصر أمن دولة بتهمة الانضمام الى جماعة ارهابية وحبسه احتياطيا على ذمة القضية.

في 11 أبريل 2022 تم تجديد حبس الصحفي "بدر محمد" رئيس تحرير جريدة الأسرة العربية سابقا 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1360 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وكانت قوة أمنية قد أُلقت القبض على الصحفي بدر محمد فجر يوم 29 مارس عام 2017 على ذمة القضية 316 لسنة 2017 حصر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسه احتياطيا على ذمة التحقيق بعد أن وجهت اليه تهمة الإرهاب.

في 17 أبريل 2022 تم تجديد حبس الصحفي "كريم إبراهيم" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 569 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وأُلقت قوات الأمن القبض على إبراهيم في 14 ابريل 2020 عقب وقوع حادث منطقة الأميرية الذي شهد تبادلًا لإطلاق النار بين قوات الأمن وعناصر إرهابية، خاصة وأن كريم يسكن نفس المنطقة التي شهدت الحادث.

وظهر إبراهيم بعد عدة أشهر من القبض عليه في مقر نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معه في القضية المشار إليها وقررت حبسه 15 يوما احتياطيا منذ ذلك الحين ويتم التجديد له بشكل دوري. ويواجه كريم اتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم والترويه لأغراضها.

قرارات بالحجب والإيقاف والتحقيق

-في 12 أبريل 2022 قام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام باستدعاء الممثل القانوني لجريدة "المصري اليوم" بسبب نشر إحدى الفتاوى المنسوبة لأحد الشيوخ والتي من شأنها إثارة الفتنة والحض على التمييز بين المواطنين.

جاء ذلك بناء على ما قامت به إدارة الرصد بالمجلس الأعلى بمتابعة نشاط المواقع الإلكترونية والصحفية، وبناء على ما تناولته وسائل التواصل الاجتماعي من انتقادات حادة وهجوم عنيف على الجريدة.

وتحرك مسؤولو الجريدة على الفور بمجرد إدراك الخطأ الفادح الذي حدث، وذلك بحذف تلك الفتوى فوراً من مواقعها الرقمية، بالإضافة إلى نشر اعتذار فوري للقراء عبر منصاتهما المختلفة، كما تم إحالة كل من له صلة بنشر هذا الخبر إلى تحقيق قانوني داخلي وتم اتخاذ الحد الأقصى من العقوبات تجاه المسؤولين عن هذا الخطأ وفقاً للقانون وابلغهم بها، واتخاذ الإجراءات التي تمنع تكرار مثل هذا الخطأ.

-في 19 أبريل 2022 أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، إصداره 12 قراراً بغلاق وحجب بعض المواقع الإلكترونية والحسابات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب، وتطبيق إلكتروني، لمخالفتهم الأكواد والمعايير الإعلامية وموثيق الشرف الإعلامي أو الصحفي، وعدم الترخيص وفقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام .

وقال المجلس في بيان له، إنه تعددت أسباب الحجب والمنع من نشر أو بث أخبار كاذبة، أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو يتضمن طعنًا في أعراض الأفراد، أو سبًا أو قذفًا لهم، أو امتهاتًا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية، كذلك إذا تم تأسيس مواقع إلكترونية وإدارتها، أو إدارة مكاتب أو فروع لمواقع إلكترونية تعمل من خارج الجمهورية، دون الحصول على ترخيص بذلك من المجلس وذلك وفقاً للقانون رقم 180 لسنة 2018 .

سوء معاملة السجناء

في 2 أبريل 2022 دخل المدون علاء عبد الفتاح في إضراب مفتوح عن الطعام اعتراضًا على حبسه وعدم التحقيق في البلاغات التي تقدمت بها أسرته حول تعرضه لانتهاكات داخل محبسه. وقالت أسرة علاء في بيان، الاثنين 11 أبريل 2022: "أثناء زيارة علاء الاثنين الماضي في سجن شديد الحراسة 2 بطرة، أعلمنا أنه بدأ إضراب كلي عن الطعام منذ أول يوم رمضان، أي من السبت 2 أبريل 2022".

وتابع البيان: "في أغلب المرات السابقة كان السبب الأساسي للجوء علاء للإضراب عن الطعام في السجن هو وسيلة للمطالبة والضغط من أجل تحسين ظروف حبسه. لكننا الآن بصدد قرار ورحلة مختلفة تمامًا".

وأضاف: علاء منذ لحظة وصوله لسجن شديد الحراسة 2، مساء 29 سبتمبر 2019، واستقبله بـ"حفلة" من الضرب والتنكيل بعد تجريده من ملابسه وتغمية عينيه، منذ تلك اللحظة وهو يختبر أن تعيش في ثقب أسود خارج نطاق القانون والزمان تمامًا، على حد وصفه، سجون السيسي أقرب لمعسكرات الاعتقال النازية، حرمان تام من التريض، حرمان من ساعة يد، حرمان من قراءة أي كتاب أو مجلة، زيارة تتم بحاجز زجاجي بدون أي فرصة لخصوصية أو الاطمئنان عليه أو حضنه .

وقالت الأسرة: زيارات المحامين إما ممنوعة، أو تتم في حضرة ضابط أمن وطني مسؤول عن تعذيب علاء ليلة وصوله السجن وتعذيبه نفسياً طوال فترة حبسه. كذلك زيارة ابنه خالد تتم في حضور نفس الضابط، ظروف يستحيل معها استمرار زيارة ابنه دون تعرضه لأذى نفسي وصدمة تلازمه وهو في العاشرة من عمره .

-في 14 أبريل 2022 تقدمت زوجة الكاتب الصحفي عامر عبد المنعم بشكوى لنقابة الصحفيين ونقيب وأعضاء مجلس الصحفيين، للمطالبة بالمساعدة في إدخال الأدوية اللازمة لحالته الصحية. وقالت الزوجة في الشكوى، إنها ذهبت يوم 12 أبريل لزيارة عامر في محبسه وإدخال الأدوية، ولكن جرى منع الدواء، ما اعتبرته "تعنت معها للمرة الثانية".

ورصدت زوجة الصحفي قائمة الأدوية التي تم منعها على الرغم من أن طبيب السجن هو من كتبها له، حيث تم منع "حقن فيتامين ب المركب، والتي تعتبر جزءاً من علاج التهاب الأعصاب الطرفية المصاحب لمرض السكري المزمن".

وأضافت الزوجة، أنه تم منع الكحل وأي مادة تستخدم للتطهير مكان حقن الانسولين، قائلة "إن المطهر مهم جداً لتطهير مكان الحقنة لمنع التلوث خاصة وأنه في مكان مكتظ بالسجناء". وأشارت الزوجة في شكواها، إلى أن السجن منع أيضاً إدخال شكاكات لحقن الانسولين، وأيضاً فيتامين سي واوميجا 3 اللازمة لرفع مناعة مرضى السكري.

-في 17 أبريل 2022 تقدمت ميرنا ابنة المصور الصحفي حمدي مختار الشهير بـ"حمدي الزعيم"، بالتماس لنقيب الصحفيين، للتدخل والمطالبة بالإفراج عن والدها بعد قرابة عام ونصف من حبسه احتياطيا للمرة الثانية في اتهامات بنشر أخبار كاذبة.

وقالت ميرنا، إن والدها مقبوض عليه منذ يوم 5 يناير 2021، بعد توقيفه أثناء أداء التدابير الاحترازية المفروضة عليه في قضيته الأولى، وتم اقتياده لجهة غير معلومة لمدة 12 يوما قبل الظهور في النيابة وحبسه على ذمة القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وأضافت ابنة المصور الصحفي، أن نيابة أمن الدولة العليا، وجهت لوالدها تهم نشر أخبار وبيانات كاذبة، قائلة إنه "لا يوجد دليل واحد أو أحراز في القضية المحبوس على ذمتها". وعن الحالة الصحية لوالدها، قالت ميرنا، إنه "أصيب بجلطة أثرت على قدمه ومريض بالسكري والضغط ونظره ضعيف، بالإضافة إلى أنه العائل الوحيد لأسرتنا".

بلاغات وقضايا متداولة

-في 5 أبريل قررت الدائرة ١٦ عمال بمحكمة جنوب القاهرة، تأجيل نظر دعوى زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا 20% سنويًا الصحفيين إلى جلسة 10 مايو المقبل.

وكانت المحكمة قد أجلت الدعوى رقم 317 عمال، المقامة من روية رضوان المحامية، وكيلًا عن الصحفي حسام السويفي، لورود الإعلان بإحالة الدعوى من محكمة القضاء الإداري، إلى المحكمة العمالية في 24 أكتوبر الماضي.

وقدم السويفي مستندات جديدة، تهدف إلى تعزيز مطلبه بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا 20% سنويًا، منها حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في مايو العام الماضي، الذي قررت الدائرة الثامنة فحص في الطعن رقم 36696 لسنة 59 قضائية عليا باعتبار الطعن المقام الجهة الإدارية كأن لم يكن، وتأييد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية، برئاسة المستشار الدكتور محمد عبد الوهاب خفاجي نائب رئيس مجلس الدولة، في الدعوى رقم 2562 لسنة 67 قضائية بجلسة 25 يونيو 2013 بكامل حيثياته، بإلزام الجهة الإدارية باتخاذ إجراءات منح ذلك البدل لجميع الصحفيين المقيدين بجدول النقابة أياً كانت الصحيفة التي يعملون بها قومية أو مستقلة أو حزبية أو وكالات أبناء وسواء كانت مطبوعة أو رقمية، والذي أصبح نهائياً وباتاً.

-في 10 أبريل 2022 حجزت محكمة مستأنف القاهرة الاقتصادية، الاستئناف المقدم من الإعلامي الرياضي خالد الغندور على حكم إلزام الإعلامي عبد الناصر زيدان بأداء 0٠٠ ألف جنيه في الدعوى

المقامة ضده، والتي تطالب بتعويض عشرة ملايين جنيه، لنشر فيديو عبر صفحة على "فيس بوك" تضمن سبًا وقذفًا وتشهيرًا وتنمرًا، للحكم بجلسة ١٣ يونيو المقبل.

وفي ٢٨ ديسمبر الماضي، قضت المحكمة الاقتصادية في القاهرة، بإلزام الإعلامي عبد الناصر زيدان بأداء ٥٠٠ ألف جنيه لخالد الغندور في الدعوى المقامة ضده، والتي تطالب بتعويض عشرة ملايين جنيه، لنشر فيديو عبر صفحة على "فيس بوك" تضمن سبا وقذفا وتشهيرًا وتنمرًا.

وأقام المستشار هيثم عباس، بصفته وكيلًا عن الإعلامي خالد الغندور، دعوى أمام المحكمة الاقتصادية تطالب بتعويض ١٠ ملايين جنيه من عبد الناصر زيدان؛ بسبب قيامه بنشر فيديو جرافيك على صفحة الفيس بوك الخاصة به وغنائه أغنية تحت عنوان (بلية الدلدول) تضمنت ألفاظ سب وقذف وتشهير وتنمر على التكوين الجسمي لقصار القامة، بالإضافة إلى وضعه صورًا كرتونية ساخرة للإعلامي خالد الغندور.

في 11 أبريل 2022 أقامت كوثر محمود، النقيب العام للتمريض، دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، طالبت فيها بوقف عرض مسلسل الكبير أوي، لما تضمنه من إساءة واضحة للممرضات المصريات.

واختصت الدعوى، وزيرة الثقافة، ورئيس الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية بصفاتهم، وقالت كوثر، في دعواها، إن النقابة العامة للتمريض المصري تقوم بواجبها النقابي والخدمي، الذي يهدف لرفعة الممرضة والممرض المصري والذود والدفاع عن أعضاء الهيئة العامة للتمريض من أي جرم أو تشهير أو إساءة لأعضاء هيئة التمريض، ومجمل أعضاء الجمعية العمومية للنقابة.

وأضافت كوثر: "أنه في أثناء عرض المسلسلات الرمضانية لهذا العام فوجئنا بإساءة جديدة م أحد المسلسلات المذاعة عبر القنوات الفضائية المصرية وتحديدًا قناة ON E، تسيء لفظًا وفعلاً وتسقط عبارات من شأنها التشهير بسمعة الممرضة المصرية في مسلسل الكبير أوي بطولة الفنان أحمد مكي وظهر في إحدى الحلقات في أثناء زواجه".

في 19 أبريل 2022 تقدم محمد رشوان، محامي النادي الأهلي ببلغ للنائب العام، يتهم فيه الإعلامي خالد الغندور، بالهجوم والإسقاط وإثارة وشحن جمهور نادي الرجاء المغربي عبر صفحته على موقع فيس بوك.

وذكر محامي النادي الأهلي في بلاغه أنه بتاريخ 17 أبريل 2022 وعقب نهاية مباراة كرة القدم بين فريق النادي الأهلي المصري وضيغه فريق نادي الرجاء المغربي، في إطار منافسات بطولة دوري أبطال إفريقيا، شن الإعلامي خالد الغندور عبر مواقع التواصل الاجتماعي والصفحة المنسوبة له،

هجومًا عنيفًا على حكام المباراة بزعم مجاملتهم للنادي الأهلي من الناحية التحكيمية على حساب الفريق الضيف، وهو الأمر الذي لا يخرج عن نطاق المألوف إعلاميًا.

-في 20 أبريل 2022 تقدم المنتج جمال العدل ببلاغ إلى النائب العام ضد المحامي سمير صبري، اتهمه فيه بالتحريض على الكراهية والقتل باسم الدين.

وقال جمال العدل إن شركة العدل جروب المنتجة لمسلسل "فاتن أمل حربي" فوجئت بتقدم سمير صبري يوم 13 أبريل 2022 ببلاغ يتهم فيه صناع المسلسل بازدراء الأديان، وطلب معاقبتهم بنص المادة 98 من قانون العقوبات.

وأوضح البلاغ أن شركة العدل جروب أسندت إلى الدكتور سعد الدين الهلالي، تولى المراجعة الفقهية للمسلسل، بغرض التأكد من أن ما يطرحه المسلسل من آراء ومقترحات مباحة ومقبولة رغم ما يمكن أن تثيره من جدل، وتتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ووصف العدل بلاغ سمير صبري باحتوائه العديد من الأكاذيب وركاكة اللغة المستخدمة في كتابته، وأنه نشر مضمون البلاغ على نطاق واسع في العديد من المواقع الإلكترونية والصحف.

-في 26 أبريل 2022 حجت الدائرة الـ 9 مدني كلي اقتصادي بالمحكمة الاقتصادية في القاهرة، جلسات دعوى قضائية تطالب بحجب المواقع والروابط التي نشرت فيلم "أصحاب ولا أعز" الذي أثار حالة من الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي "السوشيال ميديا"، في الدعوى التي حملت رقم 437 لسنة 22 لجلسة 31 مايو للحكم.

وكان المحامي أشرف فرحات، قد أقام دعوى قضائية أمام المحكمة الاقتصادية تطالب بحجب المواقع والروابط التي نشرت فيلم "أصحاب ولا أعز"، واختصم في دعواه، كلا من وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفته، والرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بصفته، ورئيس الوزراء بصفته.

واستندت الدعوى لأحكام المواد (155.79,73.9,2) من الدستور والمادة (4) فقرة 2 من القانون للاتصالات رقم 10 لسنة 2003، فإنه تقع على عاتق المدعى عليهما مسئولية عن كافة التعاملات داخل جمهورية مصر العربية مع الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) فيجب عليهما تقنين استخدام تلك الشبكة بما يتفق مع قيم وتقاليد الشعب المصري وحماية الأمن القومي والمصالح العليا للدولة.

-في 26 أبريل 2022 أجلت المحكمة الاقتصادية، الدعوى المقامة من الإعلامي العراقي نزار الفارس، التي يطالب فيها الفنانة رانيا يوسف، بتعويض 5 ملايين جنيه، بتهمة السب والقذف، لجلسة 14 مايو ولحين ورود التقرير.

ونصت الدعوى التي أقامها المستشار هيثم عباس بصفته وكيلًا عن الإعلامي العراقي نزار الفارس ضد الفنانة رانيا يوسف على المطالبة بـ 5 ملايين جنيه، تعويضًا له عما بدر من الفنانة من سب وقذف وتشهير في حق الإعلامي العراقي على مواقع التواصل الاجتماعي "السوشيال ميديا".

وأضافت الدعوى، أن الإعلامي نزار الفارس بارك للفنانة المصرية رانيا يوسف على حكم البراءة الصادر لها من اتهامات طالتها بعد الحلقة التي استضافها فيها في برنامجه (مع الفارس)، وما تلاه ضدها من انتقادات واتهامات.

قضايا صدرت فيها الأحكام

-في 17 أبريل 2022 أصدرت المحكمة الاقتصادية بالمنصورة، حكما على غادة عبد الحافظ الصحفية (بالمصري اليوم) وعضوة نقابة الصحفيين بالحبس سنتين وغرامة 100 ألف جنيه وكفالة 10 آلاف جنيه لإيقاف تنفيذ الحكم في القضية رقم 895 لسنة 2020 .

وذلك لنشرها بوست على (فيس بوك) يتضمن شكوى بعض الموظفين من قيام محافظ الدقهلية بتعيين موظفه في منصب لا يتناسب مع مؤهلها الدراسي أو المسمى الوظيفي لها في سابقة هي الأولى حيث أنها خريجة كلية الآداب، وتم ترقيتها لتتولى منصب وكيل إدارة شبكات المرافق وهي الوظيفة التي لا يتولاها سوى المهندسين المتخصصين .

وقدمت غادة عبد الحافظ للمحكمة صورة البوست الذي يتضمن معلومات صحيحة وصورة الرد المنشور، كما قدمت ما يفيد أن الصفحة هي صفحة لتلقى الشكاوى لصحيفة محلية لها ترخيص .

-في 19 ابريل 2022 قضت محكمة القاهرة الاقتصادية، ببراءة الإعلامي تامر أمين، من اتهامه بـ"إهانة وتحقير أهل الصعيد"، بعد تصريحات سابقة له حول أهل الصعيد.

وفي حلقة منذ أسابيع، تحدث تامر أمين عن أهل الصعيد وعملهم، قائلا: "الصعايدة بيخلفوا الأولاد والبنات عشان يخدموا ويصرفوا على أهلهم مش عشان يتعلموا ويتوظفوا". وأثارت تصريحات أمين آنذاك غضب بعض أهالي الصعيد ما دفعهم إلى التقدم بدعاوى قضائية ضده.

وعقب موجة الهجوم، تقدم أمين باعتذار عن تصريحاته، قائلا "أقدم اعتذارا واضحا وصریحا، وفي كل مكان بمصر، اللي زعلانين مني، أنا لا هكابر ولا هقاوح، أنا من الناس اللي بتعتذر لما تحس إن الناس زعلانة منها".

-في 23 أبريل 2022 قضت المحكمة الاقتصادية، ببراءة الصحفية رشا عزب من تهمة سب وقذف المخرج إسلام العزازي وأيضا رفض الدعوى المدنية وإلزامه بالمصاريف. جاء ذلك في القضية المقامة من المخرج، والمنشور ضده 6 شهادات تحرش واغتصاب.

وكانت رشا عزب وستة أشخاص آخرين، قد تقدموا ببلاغ ضد المخرج، في يناير 2021، لكن النيابة حفظت البلاغ في فبراير من العام نفسه، قبل أن يتقدم المخرج بطلب ثان لإعادة فتح التحقيق.

وفي 24 نوفمبر الماضي، تقدم المخرج ببلاغ ضد رشا عزب والمخرجة والناشطة عايذة الكاشف، متهماً إياهما بالسب والقذف، بعد تضامنها مع مجموعة من النساء اللواتي اتهمنه بالتحرش أو الاعتداء الجنسي عليهن، قبل أيام من انطلاق الدورة الماضية من "مهرجان القاهرة السينمائي الدولي" الذي كان مشاركاً فيه بفيلم عن قضايا النساء يحمل اسم "عنها".

-في 24 أبريل 2022 قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، بعدم قبول الدعوى المطالبة بوقف برنامجي "هي وبس" و"الستات مبيعرفوش يكذبوا" والتحقيق مع المذيعتين رضوى الشربيني ومفيدة شيحة، لتحريرهما على تفكيك وحدة نسيج المجتمع المصري.

وقالت الدعوى التي حملت 8547 لسنة 74ق، إن مذيعتي البرنامج اعتادت في طقاتهما التحريض ضد الرجال والخط من شأنهم وسبهم وقذفهم وبعثهم بصفات سيئة وبذئبة مما يحدث على العنصرية والتمييز لصالح المرأة، كما أنهما أهدتا على الملاء كراهيتهما وتنمرهما بالرجال.

وأضافت "مما كان وما زال له عظيم الأثر السلبي على الأسر والمجتمع المصري بأكمله والرجال على الأخص، مما أدى إلى زيادة في نسب معدلات الطلاق وحدة الصراعات ما بين الرجل والمرأة"

القبض على الصحفيين والتضييق عليهم أثناء عملهم

-في 17 أبريل قررت نيابة السادات بالمنوفية، حبس مراسل موقع مصراوي، الصحفي "أحمد الباهي"، 4 أيام على ذمة التحقيق بتهمة "التحريض على العنف". وقال "محمود كامل"، عضو مجلس نقابة الصحفيين، أن حبس "الباهي" جاء على خلفية اشتراكه في تغطية أحداث في إحدى قرى محافظة المنوفية، قبل أن يتم إخلاء سبيله بكفالة بعد القبض عليه بيومين.

وأشار كامل، إلى أن الواقعة تتلخص في أن "أحمد الباهي، تحرك لتغطية صحفية في جزيرة أبو نشابة التابعة لمركز السادات، بعد مقتل شاب في القرية وأثناء وجود الباهي في محل واقعة القتل، طلب منه رجال الأمن عدم التصوير، وهو ما امتثل له، بعدها غادر الصحفي الشاب جزيرة أبو نشابة، بعدما اقتنع الأهالي بأن الأمن سيغلب حق الشاب المتوفى وأن قوات الأمن تعلن مكان الجناة.

وتابع كامل: "الأهالي تحركوا نحو بيت الجاني وحاولوا الطرق على الجدران، وصعدوا للطابق الرابع. وكانت بضع سيدات من أهل المتوفى واقفات أسفل بيت الجاني، ووقع على رؤوسهن جدار بسبب الطرق الشديد عليه من أهل المتوفى، ما أسفر عن وفاة سيدة (زوجة عم المتوفى) وإصابة 4 أخريات، وقد وصلت مقاطع فيديو لـ"أحمد الباهي"، لكنه لم ينشرها أيضًا".

-في 21 أبريل 2022 تم إلقاء القبض على الصحفية صفاء الكوريبيجي، سكرتيرة تحرير بمجلة الإذاعة والتلفزيون، من منزلها عقب نشرها مقطع فيديو انتقدت فيه دخول الإسرائيليين إلى سيناء.

وأثار تنظيم الإسرائيليين مهرجانين غنائيين في جنوب سيناء، بالتزامن مع أعياد تحرير سيناء خلال عطلة عيد الفصح، غضبا واسعا على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر، خلال الأيام القليلة الماضية.

وكانت صفاء نشرت خلال الفترة الأخيرة عدة فيديوهات بعد أزمة اعتصام عمال ماسبيرو، انتقدت فيها تجاهل الأزمة.

وروى المحامي علي أيوب، تفاصيل واقعة القبض على موكلته الصحفية صفاء الكوريبيجي، وقال أيوب: "حضرت قوة أمنية مدججة بالسلاح إلى مسكنها بالمقطم وصعدوا إلى الدور الثاني حيث تقطن وقاموا بكسر باب الشقة لنصفين، وقاموا بتفتيش الشقة وقطع سلك الراوتر الخاص بالواي فاي، وتم التحفظ جهاز لاب توب وتابلت خاص بموكلتي، وقاموا ببعثرة محتويات الشقة وسمحوا لها بارتداء ملابسها وتجهيز شنطتها واقتادوها إلى مكان غير معلوم".

وتم عرضها على النيابة، على ذمة القضية 441 لسنة 2022، ووجهت لها اتهامات بنشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة محظورة، وتم ترحيلها للسجن.

التوصيات

- الغاء كافة القيود المفروضة على الانترنت ووقف سياسات الحجب والرقابة وتشجيع اعلام الانترنت والتدوين وتشكيل مجتمعات اعلامية الكترونية حرة.
- رفع سقف تناول الاعلامي لبعض الملفات، بما يعزز دور الإعلام في خدمة الأجندة الوطنية.
- العمل على وجود بنية تشريعية تضمن حرية الحصول على المعلومات وحرية تداولها بكافة الطرق تتوافق مع المعايير العالمية لحرية الرأي والتعبير مدعومة بنظام قضائي مستقل.
- ضرورة مراجعة قانون الحبس الاحتياطي، خاصة في قضايا الرأي.
- إيجاد آليات للتفاوض بين السلطات والكيانات النقابية والحقوقية لحل مشكلات الصحفيين المحبوسين في قضايا نشر وسرعة الإفراج عنهم.